

# استراتيجية قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات 2021-2019

قسم سياسات واستراتيجيات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والبريد  
مديرية السياسات والاستراتيجيات

## فهرس المحتويات

3.....	المراجعات
5.....	الملخص التنفيذي
6.....	لمحة تاريخية عن قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات
8.....	لمحة اقتصادية عن قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات
10.....	الرؤية
10.....	الرسالة
11.....	الأهداف الاستراتيجية
12.....	الخطة التنفيذية
13.....	مصفوفة الخطة التنفيذية

## المراجعات

### الإصدارات

ملاحظات	التاريخ	منشئ المسودة	الحالة	الإصدار
		مديرية السياسات والاستراتيجيات	مسودة	V الأول 1.0

### الموافقات

التاريخ	الدور الوظيفي	الاسم

## الملخص التنفيذي

يعتبر الأردن أحد أسواق الاتصالات الأكثر تنافسية في المنطقة بوجود شبكات الهاتف المتنقل عالية الجودة، والبنية التحتية الصوتية للهاتف الثابت، وخدمات الانترنت عالية السرعة والاقبال الكبير على استهلاك خدمات الاتصالات من قبل كافة شرائح المجتمع من الأفراد وقطاع الأعمال، حيث شهد قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في السنوات الماضية تطوراً وتقدماً كبيراً، فعلى الرغم من ارتفاع المنافسة الإقليمية وتباطؤ النمو الاقتصادي إلى جانب عدم الاستقرار الإقليمي، حقق القطاع العديد من الإنجازات إذ يعتبر قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات واحداً من أكثر القطاعات تطوراً وقوة في المنطقة، مدفوعاً بتحرير الأسواق وسن التشريعات والقوانين ذات الصلة وإيجاد البيئة التنظيمية وتنفيذ البرامج والمشروعات التنموية والاستراتيجية، بما يرفع مستوى النفاذ، والوصول إلى الاقتصاد الرقمي، والنمو في حجم السوق.

واستمرت الحكومة في جهودها للبناء على النجاح الذي تحقق في الماضي وتزويد المشغلين بالفرص المناسبة وإعداد السياسات اللازمة لزيادة التميز في القطاع. تسعى الحكومة إلى وضع المملكة على طريق الاستثمار المتجدد والابتكار والقيادة الرقمية، وعليه فالحكومة حريصة على نمو عوائد وارتفاع ربحية مقدمي خدمات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات وتعزيز الاستثمار في القطاع الأمر الذي يسمح بتوفير أحدث خدمات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات للمستهلكين بأسعار معقولة، وزيادة مساهمة القطاع في الناتج المحلي الإجمالي.

يعد قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات أحد الركائز الأساسية التي يقوم عليها الاقتصاد الأردني، ولا يزال هذا القطاع محور الاهتمام من قبل الحكومة، حيث تتواصل الجهود المشتركة بين القطاع العام والخاص للنهوض به، وتعد وزارة الاقتصاد الرقمي والريادة بموجب الدستور وقانون الاتصالات رقم (13) لسنة 1995 وتعديلاته هي الجهة المسؤولة عن قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، حيث تنص المادة (3) من قانون الاتصالات "تتولى الوزارة مهمة اعداد السياسة العامة للقطاع في المملكة ووضع خطة استراتيجية وطنية وفقاً لهذه السياسة كل عامين"، وتنفيذاً لهذا المتطلب القانوني يأتي اصدار هذه الاستراتيجية الوطنية للعامين (2019-2021) لقطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.

تم إطلاق أول خطة استراتيجية للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات للفترة من (2004-2007) في عام 2004، وهدفت إلى نشر الأهداف الاستراتيجية الوطنية إلا أنها لم تتضمن الالتزام بأية مشاريع محددة لتحقيق الأهداف الاستراتيجية، ثم جاءت الاستراتيجية الوطنية الثانية (2007-2011) لتحقيق مجموعة أهداف منها: زيادة وتوسيع نطاق استخدام الانترنت، وزيادة إيرادات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، والوظائف، والبحث والتطوير، وتشجيع الابتكار، ثم جاءت الاستراتيجية الثالثة (2013-2017) والتي ركزت على تحسين بيئة الاستثمار، وتعزيز صادرات المنتجات والخدمات والقدرات الوطنية في مجال الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات وتطوير البنية التحتية التنافسية وتطوير قدرات التدريب المهني والشهادات المهنية لتلبية احتياجات قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، وتحفيز إنشاء وتطوير المحتوى الرقمي في المملكة.

واليوم يتم تبني واصدار الاستراتيجية الرابعة "2019-2021" والتي تهدف الى المساهمة في تطوير اقتصاد رقمي يؤدي الى تنمية مستدامة وزيادة دخل الفرد الأردني، وتيسير استخدام التكنولوجيا في كافة القطاعات. لذا تعد الاستراتيجية مرجعاً يوفر المعلومات الكافية عما سيتم تحقيقه من إنجازات من توجهات السياسة العامة للحكومة في قطاعات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات 2018.

توفر هذه الوثيقة مجموعة من الأهداف الاستراتيجية لقطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات منها: تعزيز المنافسة الفعالة، وتوفير بيئة جاذبة لاستضافة الخدمات والاستثمار المحلي والأجنبي، وتشجيع ريادة الأعمال ودعم الشركات الصغيرة والناشئة، وتشجيع التحول الرقمي في الأردن ولأسيما في القطاع الحكومي، بالإضافة الى تطوير المهارات والكفاءات اللازمة في قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.

تتضمن الاستراتيجية خطة عمل مرجعية للوزارة مع الشركاء وأصحاب العلاقة، وتنقسم إلى عدد من العناصر تتمثل بلمحة تاريخية واقتصادية عن القطاع والرؤية والرسالة والأهداف الاستراتيجية المنشود تحقيقها خلال العامين القادمين بالإضافة إلى خطة عمل تنفيذية تبين المشاريع الأساسية المطلوب تنفيذها من قبل أصحاب العلاقة محددة ببرنامج زمني ومزودة بمؤشرات أداء قابلة للقياس لقياس نسب الإنجازات وتحديد أوجه القصور (إن وجدت).

## لمحة تاريخية عن قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات

مرت عمليات تحرير خدمات الاتصالات وترخيصها في الأردن بمراحل زمنية ونوعية متعددة، بدأت في عام 1987 الذي شهد انحساراً في الاقتصاد الأردني حيث أُخذ قرار بفتح قطاع الاتصالات لاستثمار القطاع الخاص فيه، وبدأت بذلك الخطوات الأولى لتحرير قطاع الاتصالات في الأردن بحيث شملت عملية التحرير خدمات مثل خدمة النداء الآلي، وترخيص خدمات الهاتف المتنقل لشركة فاست لينك (زين حالياً) في عام 1994 مع فترة انفرادية لمدة أربع سنوات .

بدأت المملكة في عام 1994 بإجراء إصلاحات متعاقبة في قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، وبدأت عملية التحرير الفعلية لقطاع الاتصالات في عام 1995، وتمثلت بصور قانون الاتصالات رقم 13 لسنة 1995 الذي نص على إنشاء هيئة تنظيم قطاع الاتصالات لتتولى مهام تنظيم القطاع وترخيص الشركات والخدمات المقدمة فيه.

تم تحويل مؤسسة الاتصالات السلكية واللاسلكية إلى شركة الاتصالات الأردنية لتعمل على أسس تجارية وذلك في عام 1996، وتم تأسيس هيئة تنظيم قطاع الاتصالات وفقاً لأحكام قانون الاتصالات الجديد. قامت الهيئة بعد ذلك بترخيص عدة شركات عاملة في مجال الاتصالات كخدمة النداء الآلي، وترخيص خدمات ترانس المعطيات إضافة إلى ترخيص خدمات الاتصالات المتنقلة والثابتة وتم تعديل قانون الاتصالات، بالقانون المؤقت رقم 8 لسنة 2002 قانون معدل لقانون الاتصالات.

وانطلاقاً من الرؤية الملكية السامية لتطوير البنية التحتية وربط الجهات الحكومية والتعليمية والصحية تم البدء بإنشاء شبكة الألياف الضوئية الوطنية من خلال وزارة الاقتصاد الرقمي والريادة عام 2003 وذلك لرفع كفاءة تطبيق النظام الصحي وتطوير نظام التعليم الأردني والنظام الاجتماعي الأردني ككل، حيث تم الانتهاء من تنفيذ شبكة التعليم الجامعي والبحث العلمي في عام 2005.

مرت صناعة التكنولوجيا في الأردن في مراحل عديدة لتصل إلى ما وصلت إليه اليوم من تقدم ملحوظ، وكان لكل مرحلة خصائصها المميزة، والمحفزات التي أسهمت في تشكيلها، فجاءت المرحلة الأولى خلال فترة التسعينيات من القرن الماضي، حيث أنشأت العديد من الشركات منها ما تبع توجه التكنولوجيا، ومنها ما بني على حاجة السوق، وأما المرحلة الثانية فقد بدأت بعام 2002 مواكبةً لتطبيق مبادرة ريتش والتي كانت الاستراتيجية الأولى لتطوير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في الأردن، واحتوت على مجموعة كبيرة من النشاطات وعوامل الترويج للأردن، وهذا الترويج ساهم بشكل فعال في جذب العديد من الشركات العالمية والإقليمية للأردن، خاصة مع تطور التعليم وازدياد عدد الخريجين في هذا المجال من الجامعات، وركزت هذه المرحلة على البرمجيات والمحتوى، إضافة إلى تطبيقات الحكومة الإلكترونية والتكنولوجيا والمحتوى في التعليم، وتطور التكنولوجيا في القطاع البنكي.

بدأت المرحلة الثالثة ببيع شركة مكتوب لشركة ياهو العالمية مع نهاية عام 2009 والتي أعطت بريقاً لشركات التكنولوجيا الأردنية وبدايةً لمجموعة من المبادرات لدعم الرياديين منها إنشاء أوبيسيس 500 في عام 2010/2011 وكذلك نظام اعفاء أرباح الصادات لعام 2010م الذي أبقى نشاطات وخدمات تكنولوجيا المعلومات المصدرة من الأردن، حيث حفزت هذه الإجراءات عدداً كبيراً من الرياديين لتأسيس شركات ناشئة في الأردن لا سيما في مجال أعمال الإنترنت والمحتوى الرقمي والألعاب الرقمية مواكبة بذلك تسارع تطور الإنترنت.

أما المرحلة الرابعة فقد جاءت في عام 2012/2013 وحتى وقتنا الحالي التي واكبت تطور الأجهزة الذكية والإنترنت والتجارة الإلكترونية وشبكات التواصل الاجتماعي وبرزت مبادرات حاضرات ومسرعات الأعمال التي تساعد الشركات الناشئة والريادية على الوصول إلى منتجات وخدمات يحتاجها المستخدم والسوق وأصبحت لا تقتصر على قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات فقط بل امتدت إلى قطاعات حيوية أخرى كالتعليم والصحة والتجارة وقطاع المال والترفيه.

وللوصول إلى الرؤى والأهداف المرجوة، وتلبية لاحتياجات السوق، كان لا بد من وجود وثيقة تصدرها الحكومة وبالتعاون مع القطاع الخاص لتوضح الرؤية لهذا القطاع، حيث تبنت الحكومة السياسة العامة الأولى لقطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في عام 2003، ثم تلتها السياسات العامة لعامي 2007 و 2012 واليوم تأتي وثيقة السياسة العامة في قطاعات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والبريد 2018 لتكتمل النهج الحكومي المتبع في تطوير بنية الاقتصاد الوطني وتطوير قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.

## لمحة اقتصادية عن قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات

على مدى السنوات العشر الماضية، عانى الاقتصاد الأردني من عدد من الصدمات الخارجية التي أثرت على الأداء الاقتصادي الوطني، كان في مقدمتها اغلاق العديد من الاسواق المجاورة أمام المنتجات المحلية وحركة اللجوء الكبيرة إلى الاردن من الدول المحيطة. الأمر الذي استلزم جهوداً حثيثة من قبل الحكومات الأردنية المتعاقبة وإدارة البنك المركزي الأردني للحفاظ على اقتصاد مستقر نسبياً.

بلغ معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بين عامي 2009 و2016 ما يقارب 3%، نزولاً من ما نسبته 6.5% سنوياً بين عامي 2000 و2009. وتعتبر هذه النسبة للنمو أقل من متوسط النمو للبلدان النامية. ونتيجة لهذا النمو البطيء نسبياً للناتج المحلي الإجمالي والمقرون بزيادة مضطربة في عدد السكان، أدى ذلك إلى انخفاض حاد في حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي من 1504 دينار في العام 2009 إلى 1194 دينار في عام 2015.

كان النمو نسبياً متسقاً في جميع القطاعات الاقتصادية باستثناء قطاع الصناعة التحويلية الذي أظهرت نسب نمو سنوي في مستوى أقل من المتوسط، وقطاعي البناء والمواد الخام التي أظهرت معدلات النمو السنوي اختلافاً كبيراً. أما قطاع الخدمات المالية والتأمين وخدمات الأعمال التجارية والخدمات الاجتماعية فقد سجلت نسب نمو أعلى من متوسط النمو السنوي، الأمر الذي يجعل من القطاع المالي أكبر القطاعات مساهمة في الاقتصاد الكلي.

أما فيما يتعلق بقطاع الاتصالات، فقد سجلت مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي نسباً لم تتجاوز 3%، إلا أن هذه المساهمة مقاربة لمساهمة القطاع في الاقتصادات العالمية. ويعتبر قطاع الاتصالات في الأردن واحداً من أكثر القطاعات تنافسية في المنطقة، بوجود ثلاثة مشغلين لشبكات الهاتف المتنقل في المملكة.

أما من حيث نسب الانتشار، فقد تزايد الإقبال على خدمات الاتصالات عبر الهاتف المتنقل خلال السنوات الأخيرة بشكل مضطرب لتصل إلى ما نسبته 85% في عام 2018 بحسب بيانات هيئة تنظيم قطاع الاتصالات، وفي المقابل سجلت اشتراكات الخطوط الثابتة انخفاضاً طفيفاً وبصورة مستمرة، حيث سجلت نسب الانتشار ما متوسطه 5% خلال الفترة من العام 2010 - 2018، بانخفاض من ما نسبته 8% في العام 2010 إلى ما نسبته 3.1% في العام 2018. وفي سياق متصل، فقد ازداد استهلاك البيانات من خلال الهواتف المتنقلة بسرعة في الأردن- كما هو الحال في معظم دول العالم-، الأمر الذي ساهم في انتشار الهواتف الذكية ليس على المستوى المحلي وإنما عالمياً، حيث وصلت نسب انتشار الهاتف الذكي في الأردن ما يفوق 90% في العام 2017.

بالرغم من ارتفاع نسب الانتشار خلال السنوات الخمس الماضية، إلا أن إيرادات المشغلين قد انخفضت خلال الفترة ذاتها. والسبب يعود في هذه المفارقة إلى المنافسة الكبيرة بين المشغلين والتي قادت إلى ما يشبه حرب أسعار، حيث تعد تكلفة حزم البطاقات المدفوعة مسبقاً في الأردن من بين الأرخص إذا ما قورنت بأسعار المنطقة والدول المحيطة، في حين أن الاشتراكات الشهرية حول المتوسط بالنسبة للمنطقة. وفي واقع الحال ومع الأخذ بعين الاعتبار انخفاض الناتج المحلي الإجمالي نسبياً في الأردن وانخفاض حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي يمكن القول أن هذه الأسعار مرتفعة نسبياً بالمقارنة مع دول المنطقة عند مقارنتها بمستوى الدخل للمواطنين الأردنيين.

تعتبر خدمات الهاتف المتنقل ذات النطاق العريض من أهم محاور النمو الرئيسية في قطاع الاتصالات، حيث بلغت معدلات التغطية لخدمة الجيل الثالث 3G ما نسبته 99% في العام 2017. في حين وصلت نسب انتشار خدمات 4G/LTE ما يقارب 90%. ومع هذه المظاهر الكثيرة للنمو إلا أن نسب الضرائب المقرونة بتدني معدل الأسعار تعتبر من المعضلات الرئيسية في سوق الاتصالات الأردني، حيث انخفضت إيرادات المشغلين على مدى السنوات الخمس الماضية، الأمر الذي قلص قدرة المشغلين على الاستثمار في قطاع الاتصالات.

كما تشير معظم الدراسات والتقارير الدولية أن التكلفة العالية نسبياً لتسعيرة الطيف الترددي في الأردن قد يضيف إلى معضلات القطاع. مما سيكون له أثر سلبي على استغلال مخرجات الثورة الصناعية الرابعة للتنمية الاقتصادية وتحفيز انترنت الأشياء (IOT) وانتشار المدن الذكية.

ولاغتنام الفرص التي توفرها الثورة الصناعية الرابعة بما فيها انترنت الاشياء والمدن الذكية والذكاء الاصطناعي وغيرها من التقنيات الحديثة والناشئة، يجب ان ننظر الى الوجه الاخر للعملة، فلا يمكننا الحديث عن البنية التحتية والاستثمار في قطاع الاتصالات دون النظر إلى قطاع تكنولوجيا المعلومات الذي يمر بالعديد من التحولات المتسارعة على المستوى العالمي خلال السنوات الاخيرة.

يعتبر قطاع تكنولوجيا المعلومات في الأردن من القطاعات غير المنظمة والذي يمتاز بصغر حجمه نسبياً، حيث يمثل هذا القطاع ما يقارب 700 شركة، معظمها من الشركات الصغيرة والميكروية، وفي الوقت نفسه، استطاع الاردن ان يستقطب اهتمام شركات عالمية للاستثمار في القطاع مثل (Oracle، Microsoft، Cisco). وذلك للاستفادة من الميزة النسبية للأردن من موقع استراتيجي وتوفر الايدي العاملة الكفوة ذات الخبرة والكفاءة في مجالات البرمجيات وتقنيات الكمبيوتر.

كما استطاع قطاع تكنولوجيا المعلومات ان يؤسس لنجاحات أصبح من خلالها قادراً على تصدير منتجاته من برمجيات وخدمات تقنية لأكثر من 30 وجهة حول العالم، حيث تصدرت المملكة العربية السعودية الأسواق التصديرية في العام 2018 بما قيمته حوالي 40 مليون دينار أردني، تلتها الإمارات العربية المتحدة ثم الكويت. في حين حلت نيوزيلاندا في المرتبة الرابعة من حيث اجمالي الصادرات الاردنية بما قيمته 14.2 مليون دينار أردني، في حين كانت الولايات المتحدة الامريكية السوق التصديرية الخامس بقيمة صادرات فاقت 14 مليون دينار أردني، حيث بلغ اجمالي الصادرات 185.7 مليون دينار أردني.

كما حققت إيرادات القطاع نموًا بنسبة 37.8% خلال الاعوام الاخيرة، من ما يقارب 388 مليون دينار في العام 2014 إلى ما قيمته 534 مليون دينار في العام 2018. يشكل قطاع البرمجيات والتطبيقات الالكترونية المساهمة الاكبر في حجم إيرادات القطاع بما نسبته 25% من اجمالي إيرادات القطاع، ويأتي في المرتبة الثانية قطاع مبيعات تراخيص البرمجيات والاجهزة الالكترونية التي تمثل ما يفوق 18% من إيرادات القطاع، تلتها مبيعات الجملة لمعدات الاتصالات السلكية واللاسلكية بنسبة 8%.

بعد التراجع الكبير لحجم الاستثمارات في القطاع في العام 2014 ، استطاع القطاع في العام 2016 ان يضاعف استثماراته بشكل ملحوظ من ما قيمته 0.84 مليون دينار في العام 2014 إلى 1.24 مليون دينار اردني في العام 2015، الامر الذي كان نتيجة حتمية لحزمة الاعفاءات على استثمارات القطاع التي تبنتها الحكومة في العام 2014 والتي تمثلت بتخفيض نسب الضرائب المفروضة على القطاع، حيث تم تخفيض ضريبة المبيعات لكل من خدمات تكنولوجيا المعلومات والمنتجات ذات الصلة بتكنولوجيا المعلومات إلى صفر % ، كما خفضت ضريبة الدخل للقطاع إلى ما نسبته 5% هذا بالإضافة إلى إلغاء الحد الأدنى للاستثمارات الاجنبية في القطاع. وفي العام 2016 استطاع القطاع ان يعود أن سالف عصره من حيث الاستثمارات ويجدد نشاطه الاقتصادي بحجم استثمارات بلغت قيمتها 10.3 مليون دينار عام 2016.

وهذا الامر انعكس ايجابا كذلك على انتشار اجهزة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بين الافراد والمؤسسات بشكل واسع، اذ نمت عدد المؤسسات التي تستخدم اجهزة الكمبيوتر لأداء أعمالها اليومية بنسبة 65% بين عامي 2014 و2016، بالإضافة الى ان عدد العاملين الذين يستخدمون اجهزة الكمبيوتر في عملهم قد حقق نمواً سريعاً اذ ارتفع عدد العاملين الذين يستخدمون اجهزة الكمبيوتر لأداء مهامهم اليومية من حوالي 164 ألف عامل في عام 2014 إلى حوالي 231 ألف عامل في عام 2016، محققاً بذلك نمو بنسبة 40%.

## الرؤية

اقتصاد رقمي ممكن للأفراد والمؤسسات ومعزز لمنظومة ريادة الاعمال.

## الرسالة

تعزيز إمكانات الاقتصاد الرقمي والريادة في المملكة من خلال:

1. توفير وتطوير البنية التحتية الرقمية.
2. وضع السياسات الضرورية لبناء المهارات الرقمية لدى الشباب.
3. تصميم البرامج لبناء الريادة الرقمية عن طريق تحفيز المنظومة التشريعية والتمويلية الضرورية لازدهار الريادة والابداع.
4. تطوير الخدمات المالية الرقمية والعمل على إزالة العوائق أمام استخدامها.
5. تمكين الرياديين من ابتكار الحلول الابداعية لحل المشكلات من خلال المنصات الرقمية.



## الأهداف الاستراتيجية

1.1. الهدف الأول: تعزيز المنافسة الفعالة في قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات تسعى الحكومة الى تعزيز المنافسة وتذليل كافة العقبات التي تؤثر على المنافسة في قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، مما يساهم في جذب الاستثمارات وخلق فرص عمل جديدة بالإضافة إلى المساهمة في دعم الناتج المحلي الإجمالي.



1.2. الهدف الثاني: توفير بيئة جاذبة لاستضافة الخدمات والاستثمار المحلي والأجنبي تدعم الحكومة تطوير وتنمية قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات من خلال الحفاظ على موقع الأردن وتطويره كمركز اقليمي للخدمات والمنتجات والحلول المتعلقة بالقطاع وممكناً ريادياً ومصدراً رئيسياً للاقتصاد الرقمي وترويج الاردن كمركز للمهارات، وموقع لمراكز الاتصال.



1.3. الهدف الثالث: تشجيع ريادة الأعمال ودعم الشركات الصغيرة الناشئة اهتم الاردن بمجال ريادة الأعمال وتنمية المشاريع الصغيرة في وقت مبكر، مما أسهم إيجاباً في دفع عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، والتقليل من البطالة، وزيادة الابداع والابتكار. تعمل على تشجيع ريادة الأعمال والشركات الناشئة من خلال اتخاذها مجموعة من الإجراءات، والتي من أهمها وضع برنامج تمويل ودعم للشركات الناشئة من خلال هيئة الاستثمار لتطوير الملكية الفكرية وتسويق الأبحاث الأكاديمية في تكنولوجيا المعلومات.



1.4. الهدف الرابع: تشجيع التحول الرقمي ساعد التقدم الهائل في شتى مجالات الحياة التكنولوجية وظهور ما يسمى بالعمولة التي حولت العالم إلى قرية صغيرة في انتشار التجارة الإلكترونية باعتبارها تعتمد على الحوسبة ومختلف الوسائل التقنية لتنفيذ وإدارة النشاط التجاري. تدرك الحكومة أهمية تبني التحول الرقمي في كافة المجالات لتعزيز الاقتصاد الرقمي وذلك عن طريق خدمات الدفع الإلكتروني والتجارة الإلكترونية ورقمنة الخدمات الحكومية المقدمة للمستهلكين



1.5. الهدف الخامس: تطوير المهارات والكفاءات اللازمة في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ان عدم توافق مخرجات التعليم مع متطلبات سوق العمل وعدم توفر ايدي عاملة تمتلك المهارات والكفاءات اللازمة هي من اهم التحديات التي يعاني منها القطاع لذا تؤكد الحكومة على ضرورة ايجاد نهج مستدام لتزويد صناعة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الأردنية بقوة عاملة تمتلك المهارات والكفاءات اللازمة وتؤكد على ضرورة تعزيز التعاون بين الجامعات والشركات لتوفير الفرص التدريبية للطلاب اللازمة لإكسابهم المهارات والكفاءات المطلوبة لالتحاقهم بسوق العمل.



1.6. الهدف السادس: تعزيز البنية التحتية اللازمة لقطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات إن توفر بنية تحتية ملائمة ومتينة يعد ممكناً أساسياً لتطور وازدهار القطاع وعنصراً أساسياً لجذب الاستثمارات، لذلك ركزت الحكومة على ضمان توفير الطيف الترددي وشبكة الألياف الضوئية والمشاركة في البنية التحتية والمرافق وتنظيم حق الطريق وبما يلبي احتياجات القطاع.



## الخطة التنفيذية

تم إعداد هذه الاستراتيجية لتنفيذ مخرجات السياسة العامة لقطاعات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والبريد 2018، والتي تم إقرارها من قبل مجلس الوزراء بتاريخ 2019/3/31، حيث رسمت السياسة المتطلبات الواجب الإيفاء بها وتنفيذها ضمن معايير عالية للتميز مع توفير المخصصات المالية والبشرية وفق جدول زمني محدد بالاشتراك مع الجهات المعنية وأصحاب العلاقة والشركاء.

تأتي آلية التنفيذ لهذه الاستراتيجية ضمن إطار زمني متسلسل ومرحلي وذلك خلال فترة سريانها، حيث تم ادراج الفترات الزمنية المقترحة اللازمة لتنفيذ كافة المشاريع بناء على اهمية المشروع ومدى ارتباطه بتنمية القطاع في ضوء المتطلبات الواردة في السياسة العامة وبناء على المشاورات التي تمت مع كافة الشركاء المعنيين بالسياسة العامة.

تلتزم الحكومة بمراجعة واستعراض الخطة التنفيذية للاستراتيجية وتحديثها باستمرار استجابة للتطورات والاحتياجات المحلية والدولية، وستعمل وزارة الاقتصاد الرقمي والريادة على تفعيل ومتابعة تنفيذ البنود الواردة في هذه الاستراتيجية وذلك عن طريق مخاطبة الجهات ذات العلاقة او عن طريق عمل لقاءات دورية للبحث في مدى التقدم في تنفيذ المشاريع والمعوقات والصعوبات التي تقف حجر عثرة لإتمامها.

تتبع هذه الوثيقة منهجا قائما على تقييم النتائج المتحققة فعليا ومدى ارتباطها بالأهداف المنشود تحقيقها. وهي بذلك تقدم تقييما للأدوار عن طريق مؤشرات أداء خاصة وموضوعية لكل مشروع والتي تبيّن الفجوة القائمة ما بين ما تم انجازه فعليا وما كان يتوجب تحقيقه وهذا التقييم من شأنه تحديد اوجه القصور (إن وجدت) وتسهيل المراجعة الدائمة وقياس الإنجازات.

## مصفوفة الخطة التنفيذية

تعكس المصفوفة التالية الاهداف الاستراتيجية التي تم تبنيها والمبادرات المتعلقة بها والمشاريع اللازمة لتحقيقها مع الفترات الزمنية المطلوبة لإنجازها، وتبين المصفوفة الجهات المسؤولة عن تنفيذ هذه المشاريع مع بيان أدوات القياس الخاصة بكل مشروع لقياس مدى التقدم والانجاز.

المبادرات الرئيسية	مشاريع أساسية	الجهات	الفترة الزمنية	التقييم والمتابعة / مؤشرات الأداء
<b>الهدف الأول: تعزيز المنافسة الفعالة في قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات</b>				
إزالة المعوقات التي تحول دون تبديل المشتركين للمشغلين	تمكين قابلية نقل أرقام الهواتف المتنقلة واتباع أفضل الممارسات العالمية في تنفيذها	هيئة تنظيم قطاع الاتصالات	2019-2021	
	تمكين قابلية نقل أرقام الهواتف الثابتة واتباع أفضل الممارسات العالمية في تنفيذها	هيئة تنظيم قطاع الاتصالات	2019-2021	
	إزالة الرسوم والضرائب على بطاقات SIM الجديدة تمهيداً لتطبيق قابلية نقل الأرقام بين المشغلين	وزارة المالية	2019	
تفعيل مراجعات السوق لقطاع الاتصالات	مراجعة كاملة للسوق	هيئة تنظيم قطاع الاتصالات	2019	
	مراجعة التعليمات التنظيمية المتعلقة بضمانات التنافسية في قطاع الاتصالات لتحديد فيما إذا كانت هذه التعليمات تتوافق مع أفضل الممارسات الدولية وتغطي المنتجات والأسواق الجغرافية	هيئة تنظيم قطاع الاتصالات، وبمساعدة مديرية المنافسة في وزارة الصناعة والتجارة والتموين	2019	
	نشر المعايير التي ستستخدمها هيئة تنظيم قطاع الاتصالات والجدول الزمني لمراجعات السوق المستقبلية	هيئة تنظيم قطاع الاتصالات	2019	
تمكين التشغيل الفعال للسوق	مراجعة مدى الحاجة إلى إنفاذ القرارات التنظيمية التي تتخذها هيئة تنظيم قطاع الاتصالات وتعديل المواد القانونية المتعلقة بإنفاذها	وزارة الاقتصاد الرقمي والريادة بالتعاون مع هيئة تنظيم قطاع الاتصالات	مستمر	

المبادرات الرئيسية	مشاريع أساسية	الجهات	الفترة الزمنية	التقييم والمتابعة / مؤشرات الأداء
	توفير التدريب للمحامين والقضاة في المحكمة الاقتصادية المتخصصة حول قانون الاتصالات والأنظمة والتعليمات المتعلقة به وأن يتم تمويل التدريب من رسوم التراخيص السنوية البالغة 1% من الرسوم التي يدفعها المرخص لهم لهيئة تنظيم قطاع الاتصالات	وزارة العدل/بالتعاون مع هيئة تنظيم قطاع الاتصالات	2019	عدد الدورات التي تم عقدها
<b>الهدف الثاني: توفير بيئة جاذبة لاستضافة الخدمات والاستثمار المحلي الأجنبي</b>				
اتخاذ الإجراءات المناسبة لضمان توفر الطيف الترددي	نشر خطة طرح نطاقات الطيف الترددي المخصصة للاستخدامات المدنية والمتاحة لمرخصي الاتصالات لمساعدتهم في تخطيط الأعمال التجارية والتشغيلية في الوقت المناسب بحيث تكون الخطة ذات بعد زمني مدته ثلاث سنوات مقسم بشكل ربع سنوي على ان تتم المراجعة للخطة كل ستة أشهر	هيئة تنظيم قطاع الاتصالات	2019	خطة توفر الطيف الترددي
	تطبيق حيادية التكنولوجيا على تخصيصات الطيف الترددي الجديدة ودراسة الأسلوب الأمثل لإدخال حيادية التكنولوجيا على نطاقات الطيف المخصصة مسبقاً	هيئة تنظيم قطاع الاتصالات	مستمر	
	استخدام أساليب تقييم تخصيصات الطيف الترددي بما يضمن ملائمة رسوم الطيف الترددي مع قيمته الاقتصادية في السوق الأردنية	هيئة تنظيم قطاع الاتصالات	مستمر	
	تقييم الحاجة إلى إجراء أي تعديلات على القوانين والأنظمة والتعليمات التنظيمية المعنية بمنتجات وخدمات الاقتصاد الرقمي.	هيئة تنظيم قطاع الاتصالات	مستمر	عدد القوانين والأنظمة والتعليمات التي عدلت
	إجراء التعديلات وتطويرها وتطبيقها وفقاً للقوانين ذات الصلة			
	ضمان أن القوانين والتشريعات التي تغطي أنشطة الحكومة وجميع قطاعات الاقتصاد تستوعب التغييرات الناشئة عن استخدام أنظمة وتطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	جميع الوزارات والهيئات التنظيمية المرتبطة بها	مستمر	
مراجعة قابلية تطبيق التدابير والإجراءات الواردة في الورقة الخضراء بخصوص موضوع التقارب	وزارة الاقتصاد الرقمي والريادة وبالتعاون مع الجهات المعنية الأخرى	2019		

المبادرات الرئيسية	مشاريع أساسية	الجهات	الفترة الزمنية	التقييم والمتابعة / مؤشرات الأداء
تسويق صادرات قطاع تكنولوجيا المعلومات الى الاسواق الخارجية	تطوير وإدارة برنامج لتسويق صادرات قطاع تكنولوجيا المعلومات إلى الدول التي تعاني من نقص في مهارات تكنولوجيا المعلومات والتي تحتاج إلى الحلول التي تبيعها شركات تكنولوجيا المعلومات الأردنية	هيئة الاستثمار	مستمر	
	تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع تكنولوجيا المعلومات	هيئة الاستثمار	مستمر	عدد وحجم الاستثمارات الأجنبية التي تمت
تعزيز أمن وحماية البنية التحتية الوطنية الحيوية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات	تحديد التدابير التي يتعين اتخاذها لحماية البنية الوطنية الحيوية للاتصالات	هيئة الأمن السيبراني	عند إنشاء المؤسسة المعنية	
	توفير ونشر الإرشادات والتعليمات والتدريب والدعم في مجال الأمن السيبراني	هيئة الأمن السيبراني	بعد مرور عام على إنشاء المؤسسة	
تشجيع الشراكة بين القطاعين العام والخاص	مراجعة الأدوار المستقبلية للشبكة الوطنية من أجل توفير الخدمات للحكومة وأيضاً للعمل كبنية تحتية يمكن إتاحتها لمشغلي الاتصالات المرخص لهم بدون تمييز	وزارة الاقتصاد الرقمي والريادة بالتعاون مع وحدة الشراكة بين القطاعين العام والخاص	2019	

المبادرات الرئيسية	مشاريع أساسية	الجهات	الفترة الزمنية	التقييم والمتابعة / مؤشرات الأداء
<b>الهدف الثالث: تشجيع ريادة الأعمال ودعم الشركات الصغيرة الناشئة</b>				
تيسير دمج شركات أعمال تكنولوجيا المعلومات	إعادة تصميم عمليات المشتريات العامة لتمكين شركات تكنولوجيا المعلومات الصغيرة من المشاركة في تقديم العروض على عقود تكنولوجيا المعلومات الحكومية	مديرية العطاءات العامة في وزارة الأشغال العامة والإسكان ومديرية اللوازم العامة بوزارة المالية	2019	
تقديم الدعم المالي للشركات الناشئة والصغيرة	تقديم الدعم المالي للشركات المؤهلة من خلال شركة الصندوق الأردني للريادة والذي يديره البنك المركزي	البنك المركزي الاردني	مستمر	عدد الشركات التي تم دعمها
	تطوير برنامج تمويل ودعم لشركات تكنولوجيا المعلومات الناشئة بهدف تطوير وتسويق الملكية الفكرية المرتبطة بها	هيئة الاستثمار	2019	عدد شركات تكنولوجيا المعلومات
	منح فترة إعفاء لشركات تكنولوجيا المعلومات الناشئة من اقتطاعات الضمان الاجتماعي	مؤسسة الضمان الاجتماعي	2020	اقرار قانون/نظام
تشجيع العمل من المنزل	تسهيل وتعزيز الفرص للعاملين في تكنولوجيا المعلومات، وخاصة النساء، للعمل كموظفات من منازلهن	وزارة العمل والبلديات ذات الصلة	مستمر	اعداد نظام واصدار تعليمات من قبل وزارة العمل
<b>الهدف الرابع: تشجيع التحول الرقمي</b>				
تشجيع التجارة الإلكترونية	وضع سياسة للتجارة الإلكترونية	وزارة الصناعة والتجارة والتموين بالتعاون مع وزارة الاقتصاد الرقمي والريادة	2020	إعداد سياسة للتجارة الإلكترونية
تحفيز استخدام خدمات الدفع الإلكترونية	تحفيز استخدام الدفع الإلكتروني من خلال قنوات متعددة، سواء من خلال البنوك المصرفية أو غيرها، بما في ذلك الدفع بواسطة الهاتف المتنقل من خلال المحافظ الإلكترونية وطرق الدفع الإلكترونية الأخرى	البنك المركزي الاردني	مستمر	

المبادرات الرئيسية	مشاريع أساسية	الجهات	الفترة الزمنية	التقييم والمتابعة / مؤشرات الأداء
	بوابة الكترونية موحدة لكافة الخدمات الحكومية والتي تمكن المواطن من الحصول على كافة الخدمات عن طريق (single sign in)	وزارة الاقتصاد الرقمي والريادة	مستمر	البوابة الالكترونية الموحدة
	التأكد من وجود تدابير ملائمة لتنظيم الخدمات المالية المقدمة عبر شبكات الاتصالات	البنك المركزي الاردني	مستمر	عدد المعاملات المالية التي تمت عبر قنوات الدفع الإلكترونية/ عدد مستخدمي قنوات الدفع الإلكترونية/ القيمة المالية المدفوعة عبر قنوات الدفع الإلكترونية
رصد التقدم في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	الاستمرار في جمع الإحصائيات ورصد التقدم في مجال الجاهزية الإلكترونية للمستهلكين والشركات إضافة إلى جمع الإحصائيات المتعلقة بقطاع تكنولوجيا المعلومات	وزارة الاقتصاد الرقمي والريادة	مستمر	عدد المسوحات والتقارير لقطاعي تكنولوجيا المعلومات والاتصالات
<b>الهدف الخامس: تطوير المهارات والكفاءات اللازمة في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات</b>				
موائمة المناهج الجامعية مع المتطلبات التجارية	التأكد من أن جميع الجامعات تعتمد أفضل الممارسات في تدريس تكنولوجيا المعلومات بالإضافة الى تعزيز العلاقة بين الجامعات وقطاع تكنولوجيا المعلومات	وزارة التعليم العالي والبحث العلمي	مستمر	
توفير التدريب اللازم في مجال تكنولوجيا المعلومات	توفير المدربين اللازمين لخدمات التدريب والدعم التي ستقدم من خلال محطات المعرفة ومكاتب البريد	وزارة الاقتصاد الرقمي والريادة	مستمر	عدد الدورات التي تمت من خلال مكاتب البريد ومحطات المعرفة/ عدد المتدربين/ عدد العاملين بعد التدريب
	برامج تدريب وتشغيل خريجي الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات	وزارة الاقتصاد الرقمي والريادة	مستمر	
إدارة وتنفيذ مشاريع التحول الرقمي	امتلاك المهارات اللازمة والعمل مع القطاع الخاص والإدارات الحكومية في الدول الأخرى	وزارة الاقتصاد الرقمي والريادة	مستمر	عدد الموظفين المهرة في تكنولوجيا المعلومات
	إنشاء مراكز مهارات للتحول الرقمي خاصة بكل مؤسسة في القطاع العام	جميع الوزارات ومؤسسات القطاع العام	2020	عدد المراكز المنشأة

المبادرات الرئيسية	مشاريع أساسية	الجهات	الفترة الزمنية	التقييم والمتابعة / مؤشرات الأداء
<b>الهدف السادس: تعزيز البنية التحتية اللازمة لقطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات</b>				
ضمان توفير الطيف الترددي	توفير الطيف الترددي اللازم للاستخدام التجاري لإنترنت الأشياء (IoT) والجيل الخامس من خدمات الاتصالات المتنقلة	هيئة تنظيم قطاع الاتصالات	2019	خارطة توزيع الترددات
وضع تدابير لضمان قدرة المشغلين على الحصول على حق الطريق بأسعار معقولة	إعداد إطار قانوني مناسب لتنظيم استخدام حق الطريق	وزارة الاقتصاد الرقمي والريادة	2019	نظام لتنظيم استخدام حق الطريق
تطبيق إطار واقعي للمشاركة في البنية التحتية بشروط تعاقدية عادلة ومعقولة	تحديد ما هي التغييرات اللازمة والكافية المطلوب إجراؤها على الإطار التنظيمي لتيسير المشاركة في البنية التحتية، والقيام بما يلزم لتطبيق تلك التغييرات	هيئة تنظيم قطاع الاتصالات	الربع الأول لعام 2019	إطار تنظيمي معدل ومحدث لتيسير المشاركة في البنية التحتية بين المشغلين
	دراسة المتطلبات اللازمة لإدخال مبدأ المشاركة في الطيف الترددي من قبل المرخص لهم وتحديد ما إذا كان هذا الإدخال عملياً ويؤدي الى زيادة جودة الخدمة وخفض تكلفة توفير خدمات الاتصالات للمستخدمين	هيئة تنظيم قطاع الاتصالات	-2019 2021	الدراسة المتعلقة بالمشاركة في الطيف الترددي
زيادة جاذبية الأردن كموقع لاستضافة الخدمات	تشجيع إنشاء خطوط نقل دولية بديلة وبسعات أكبر	هيئة تنظيم قطاع الاتصالات	مستمر	عدد وسعة خطوط النقل الدولية البديلة التي تم إنشاؤها
	تشجيع إنشاء نقاط تبادل انترنت تجارية (IXPs)	هيئة تنظيم قطاع الاتصالات	-2019 2020	عدد نقاط تبادل الإنترنت التجارية (IXPs) التي تم إنشاؤها
توفير شبكة آمنة ذات سرعة عالية تربط الجهات الحكومية والتعليمية والصحية	مشروع إقليم الشمال "المرحلة الثانية" لربط 664 موقع بكوابل ألياف ضوئية في مناطق الشمال (إربد، عجلون، جرش، المفرق)	وزارة الاقتصاد الرقمي والريادة	2020	عدد المواقع التي تم ربطها بشبكة الألياف الضوئية في الشمال
	مشروع إقليم الوسط "المرحلة الثانية" لربط 723 موقع بكوابل ألياف ضوئية في مناطق الوسط (عمان، الزرقاء، البلقاء، مادبا)	وزارة الاقتصاد الرقمي والريادة	2020	عدد المواقع التي تم ربطها بشبكة الألياف الضوئية في الوسط
توفير حاضنات أعمال	تحويل 80 محطة معرفة إلى حاضنات أعمال	وزارة الاقتصاد الرقمي والريادة	-2019 2020	عدد محطات المعرفة التي تم تحويلها



المبادرات الرئيسية	مشاريع أساسية	الجهات	الفترة الزمنية	التقييم والمتابعة / مؤشرات الأداء
إنشاء مدن ذكية	تقييم جدوى ونطاق إنشاء مناطق ذكية في محافظات مختارة في جميع أنحاء المملكة، وتحديد الخدمات الذكية التي سيتم تنفيذها وأصحاب العلاقة ومسؤولياتهم والمتطلبات والقيود التنظيمية والقيود المفروضة على الميزانيات والفرص والمزايا والمسائل الأمنية والتكاليف ونهج التنفيذ والشروع بعد ذلك بإنشاء عدد محدد من المناطق الذكية	وزارة الاقتصاد الرقمي والريادة بالتعاون مع أمانة عمان الكبرى والبلديات الأخرى	مستمر	عدد المناطق الذكية التي تم إنشاؤها
ضمان توفير خدمات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات للعمامة	مراجعة سياسة الخدمة الشمولية لقطاع الاتصالات	وزارة الاقتصاد الرقمي والريادة	2020	وثيقة سياسة الخدمة الشمولية
	استبدال تعليمات الخدمة الشمولية وفقاً للسياسة الجديدة.	هيئة تنظيم قطاع الاتصالات	2020	تعليمات الخدمة الشمولية